الفصل الثاني

مصرية الجزر في الصراع المصري الإسرائيلي

أولاً : نظرية ثبات الحدود المصرية وتغير نطاق الهيمنة السياسية فى مصر:

الحدود المصرية فى زمن الفراعنة كانت ثابتة رغم أن النفوذ السياسى لمصر انبسط على مساحات واسعة فى الجوار الجغرافى خاصة فى الشمال والجنوب حتى أن الفراعنة حاربوا الحيثيين وهزموهم فى معركة قادش وهى شمال حلب وعقدت أول اتفاقية مكتوبة فى التاريخ هى معاهدة قادش ١٢٨١ قبل الميلاد. للمزيد حول نص المعاهدة وشرح واف لها العلامة:

Scwarzenberger, the dynamics of international law,London,Longman,1976)

وعندما صارت مصر عربية إسلامية عام ٦٤٠ كانت قاعدة للفتح العربى الإسلامى فى الدول الأخرى ولم تتغير حدودها الجغرافية. وحتى عندما حكمها الفاطميون ضمن الامبراطورية الفاطمية فى القرن العاشر الميلادى ظلت حدودها ثابتة مع جيرانها، وحتى القرن الخامس عشر عندما غزاها الأتراك العثمانيون كان المماليك قد خلفوا الدولة الأيوبية وكانت مصر المملوكية هى التى أوقفت المد التتارى المغولى فى جنين فى فلسطين، ثم توسعت مصر في عصر محمد علي كما هو معروف حيث كان الفرق واضحا دائما بين الجسد المادي للاقليم وبين النفوذ السياسي في كل سلطة ادارت مصر ولكن جسد الدولة لم يتمدد بتمدد نفوذها السياسي ولم ينتقص بانكماش النفوذ السياسي. ولذلك أوضحنا في دراسات سابقة أن التساوي بين الرقعة الجغرافية والنفوذ السياسي كان نادرا وأن مصر تاريخيا لم تحارب دفاعا عن حدودها الجغرافية الا مؤخرا كما أن معدل قوة الدولة او ضعفها

الي حد التبعية يقاس علي معدل دقيق تم اختباره جيوسياسيا وتاريخيا وقانونيا والقاعدة هي:

أولا: أذا زاد الثوب السياسي عن الجسد الجغرفي كان لذلك عائد متنوع علي المجتمع وعلاقات الجوار.

ثانيا: اذا تساوي الثوب السياسي مع الجسد عاشت مصر مكتفية ذاتيا وكان اخر نموذج لذلك هو المرحلة الناصرية التي حوصر فيها الجسد فعمد الي الاكتفاء الذاتي تماما كمافعلت ايران فاكتسيت اعتراف خصومها واحترامهم.

ثالثا: أن ينكمش الثوب السياسي فلايغطي الجسد فيكون الفرق بين الجسد والثوب أي القدرة السياسية هو نسبة التبعية للخارج والتدخل في الشؤون الداخلية. اي لافكاك منها . وبالنسية لمصر بالذات نضيف بعدا رابعا آخر لهذه النظرية .

رابعا: أن أنشطة النظم في مصر خارج حدودها كانت لازمة بمنطق العصر الذي تمت فيه، فكانت ضرورية لتأمين الدولة من الغزو الخارجي الذي حل محله اليوم التبعية السياسية. ولكن المغامرات العسكرية كانت لظروف معينة ليس هنا مجال تفصيلها ولكنها كلفت مصر غاليا في مواردها البشرية والاقتصادية.

القاعدة التي تحكم الوضع المصري هي أن مصر تكون قوية وكبيرة اذا توفرت لها اسباب القوة واهمها التماسك المجتمعي والمشروع القومي

التنموي وليس اشاعة الخوف من التربص والمؤامرة، والاستفادة بقدرات المصريين واطلاق حرياتهم وطاقاتهم. ومن البديهي أن مصر التي تئن بمشاكلها التي تحاصرها الديون وتمد يدها لاتزعم لها استقلالا عن المانحين والمحسنين، فالعلاقات الدولية ليست جمعية خيرية لاتهدف الي الربح.

هذه النظرية تنطبق علي مصر وعلي غيرها وهي الزامية. معنى ذلك أن نفوذ مصر السياسى كان أوسع بكثير من حدودها الجغرافية مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والبرتغال وأسبانيا التى كانت امبراطوريات مرموقة ولكن حدودها الجغرافية ثابتة. ورغم أن مصر فى العهد العثمانى منذ القرن الخامس عشر الميلادى كانت أيقونة الممتلكات العثمانية ظلت حدودها ثابتة حتى ظهر محمد على باشا وأراد أن يوسع هيبة مصر على حساب الدولة العثمانية وكسب شرعيته عندها واستقلاله عنها ووصلت فتوحاته جنوبا حتى حدود أو غندا وشمالا حتى ابواب الآستانة وفى البحر المتوسط حتى كريت فى اليونان منذ ساعد السلطان فى قمع الثورة اليونانية ضد السلطان عام ١٨٢١ وتحالفت عليه الدول السبع فى نافارينو ١٨٢٧ ودمرت أسطوله البحرى العملاق واستنقذ جيشه البرى بقيادة فخر العسكرية المصرية ابراهيم باشا، كما قمع الحركة الوهابية فى الجزيرة العربية وأخضعها لسلطانه من ١٨١١-١٨٢٦ حيث كانت مظاهرة الخيل المصرى فى التكايا شاهدا على سياسة مصر الإسلامية فى بلاد الحرمين منذ القرن الثانى عشر الميلادى، حتى هدمت هذه التكايا عام ١٩٨٤.

وقد تكالبت القوى الكبرى ضد محمد على وألزمته بمعاهدتى لندن يناير ١٨٤٠ وأغسطس ١٩٤١ حيث أبقت على الحدود المصرية وأضافت إلى حكمه وولايته مع إبراهيم ولايات أخرى.وإن كانت حدود مصر التاريخية قد اهتزت بالنقصان احيانا فى الشام أو السودان فما ذلك إلا بسبب الخلاف بين بريطانيا التى احتلت مصر ١٨٨٢ والدولة العثمانية الحاكمة لمصر رسميا كما حدث فى خلاف طابا ١٩٠٦، أو بسب التقسيمات الإدارية داخل الدولة العثمانية حيث كان الحجاز تحت إدارة مصر أحيانا، كما كان الشام مناطق وسنجقيات تحت الإدارة العثمانية، وكانت الكويت تابعة لولاية البصرة قبل نشأة العراق عام ١٩٢٠ وقبل انحلال الدولة العثمانية فى اتفاقية لوزان ١٩٢٤ والتى مهدت لإلغاء الخلافة فى تركيا عام ١٩٢٤، وإن كانت هذه الحقيقة الادارية هي التي اثارها صدام حسين وحولها الي حقيقة سياسية عندما احتل الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

كذلك كانت المكائد بسبب العوايد بين الخديوية المصرية والسلطان العثمانى أحيانا سببا فى التلاعب بحدود مصر مثلما حدث بين السلطان عبدالحميد الثانى وعباس حلمى الثانى الذى حرص على مساندة الحركة الوطنية ضد الانجليز، والاستقلال عن تركيا فعاقبه السلطان بتأخير مرسوم توليته واغفل إدخال العقبة ومضايق تيران ضمن حدوده وهوما تداركه بعد ذلك عام ١٨٩٥. ولذلك من الجهل أن يجارى بعض المعلقين من العسكريين المصريين المتقاعدين ما سجلته الاسرائيليات استنادا إلى هذه الواقعة وحدها لانكار أن سيناء مصرية ونخشى أن يتطور موقفهم فينكروا

مصرية مصر.

وعندما بدأ آل سعود حركتهم الأخيرة فى بداية القرن العشرين كان لابد من التقارب مع بريطانيا التى دخلت الخليج منذ ١٨١٩ وكان الوهابيون يغيرون مع القراصنة على سفنها فى الخليج وساندت بريطانيا آل سعود وأبرمت الاتفاقات معهم جدة ١٩١٥، وجدة ١٩٢٦ فى زحفهم من الرياض إلى نجد إلى الشمال حيث الأدارسة، ثم الشرق وأخيرا الحجاز حيث الشريف حسين ودور بريطانيا المعروف فى خداع الشريف حسين فى مراسلات مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر لحثه على إعلان الحرب على تركيا عام ١٩١٤ حيث كان آل سعود إلى جوار الانجليز حينذاك وهم الذين سلموا الحجاز لهم فى اتفاقية جدة بعد إجلاء الحسين وأسرته ورتبوا لهم فى شرق الأردن والعراق كبديل للامارة العربية الموعودة. وبذلك صار ممكنا أن يسيطر آل سعود على كل الجزيرة العربية وأن يعلنوا قيام المملكة العربية السعودية فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢ ثم تعترف بهم مصر فى بداية عهد فاروق الأول عام ١٩٣٧ ونذر الحرب العالمية الثانية على الأبواب. ولم يكن ممكنا للدولة الوليدة أن تضع خرائط حدودها مع أكثر من سبع دول مجاورة فى هذه الظروف، سوى بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن تولت شركة أرامكو تحديد الحدود البحرية فى الخليج العربى حتى تضمن مناطق الامتياز لعملها وكان من مصلحتها طبعا توسيع المناطق، ووضع خبراؤها المراسيم الملكية اللازمة لهذا العمل لأول مرة عام ١٩٤٩ كما سيجئ.

خلال الحرب العالمية الثانية، كانت مصر مسرحا وعليها التزامات

بموجب معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا فتولت تأمين سفن الحلفاء خاصة بريطانيا العظمى فى خليج العقبة بالتواجد العسكرى طوال الحرب فى جزر تيران وصنافير كما سيجئ تفصيلا فيما بعد.

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة انشغلت مصر بقضية فلسطين التى بدأت نذرها تدق ناقوس الخطر على مصر فى فلسطين وهى من ساحات الأمن القومى التى سجل فيها الجيش المصرى أشهر انتصاراته فى جنين ١٢٥٨ ميلادية ضد التتار الذين اجتاحوا بغداد عاصمة الدولة العباسية وأحرقوا مكتبتها العامرة وقصورها ونكلوا بالخليفة وحيث نقلت مصر الخلافة بعد احتلال بغداد إليها لاكثر من قرنين إلى أن نقلها الأتراك لديهم فصار لديهم سلطان وخليفة وهو حلقة الصلة بين الدولة العثمانية وولاياتها الإسلامية.

ولا نبالغ إذا قلنا أن الخطر الصهيونى سيظل خطرا دائما على مصر إلى أن ينتهى هذا الخطر بصرف النظر عن فترات الهدوء وأحيانا التحالف بين الجسد والسرطان وهو ما تشهده المرحلة الراهنة فى تاريخ الصراع التاريخى وفى اطاره سيظل موضوع سيناء وجزيرتى تيران وصنافير وصداقة السعودية والأردن أهم مكونات الأمن المصرى والقوة المصرية، بالإضافة إلى التحالف المصرى مع حركات المقاومة لهذا السرطان فى كل مكان بعد أن تخطى خطره وتجاوز كل الحدود إلى حد تهديد الوجود المصرى ذاته وليس القوة المصرية. ولذلك يجب النظر إلى مسألة الجزر من منظور أوسع هو مستقبل القوة المصرية والإسرائيلية فى سيناء والعقبة والعلاقات الإسرائيلية السعودية، بعبارة أخرى سيناء والعقبة لمن ؟.

ثانياً: موقع الجزر فى محطات الصراع المصرى الإسرائيلى:

المحطة الأولى: قيام إسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ .

بمجرد الإعلان عن قيام الحكومة المؤقته فى إسرائيل واعتراف موسكو وواشنطن بها بعد دقائق من قيامها أبلغت مصر مجلس الأمن بالاجراءات العسكرية التى اتخذتها

المحطة الثانية: توقيع مصر لاتفاقية الهدنة مع إسرائيل فى فبراير ١٩٤٩

أكدت مصر على ضرورة احترام خطوط الهدنة وعلى أن للهدنة طابعا عسكريا بحت وعلى أن الهدنة لا تنهى حالة الحرب الفعلية التى نشأت مع إسرائيل بحكم تصدى الجيش المصرى وعملياته فى فلسطين ضد العصابات الصهيونية.

وقد تحدت الولايات المتحدة وبريطانيا الطابع العسكرى للهدنة كما ادعت واشنطن أن القتال المصرى لليهود فى فلسطين لاينشئ حالة الحرب بل الهدنة تنهى مثل هذه الحالة، وأن خطوط الهدنة هى حدود سياسية. لم تعبأ مصر بهذا التحدى الذى استمر الجدل القانونى بشأنه أعواما عديدة فى مجلس الأمن خاصة مع استمرار العدوان الإسرائيلى وإعلان إسرائيل عدم التزامها بالهدنة، وتقدم قواتها إلى قرية أم الرشراس المصرية على رأس خليج العقبة فى التاسع من مارس ١٩٤٩ قبل أن يجف الحبر الذى كتبت به الهدنة وحولت أم الرشراش إلى إيلات فصار لها موطئ قدم على خليج العقبة بعرض ٤ ميل بحرى على الخليج فسارعت مصر إلى نقل قواتها إلى جزيرتيها

فى تيران وصنافير حتى تمنع مرور السفن الإسرائيلية من المرور بين خليج العقبة والبحر الأحمر. وحدد أمر الحاكم العسكرى مهمة هذه القوات بمنع السفن الإسرائيلية وكذلك السفن التى تحمل مهربات حربية من فلسطين أو إليها وفرضت الاجراءات فى الموانى المصرية ومضائق تيران من باب أولى.

وقد نشأ مجلس الغنائم ومحكمة الغنائم بالاسكندرية فى يوليو عام ١٩٤٨ وأبلغت ذلك كله إلى بريطانيا باعتبارها المستخدم لميناء العقبة لتموين قواتها فى الأردن عبر ميناء العقبة الأردنى وأصدرت محكمة الغنائم الكثير من الأحكام ووقعت الكثير من الحوادث التى أكدت فيها مصر مشروعية سيطرتها على المضايق والتصدى بالقوة لكل من لايحترم تعليمات المرور فيها، واعترفت الدول الأخرى بذلك، مثلما طبقت نظام الغنائم ورقابة المرور على موانى الاسكندرية وبورسعيد والسويس ومضايق تيران ومنعت السفن الإسرائيلية من المرور أيضا فى قناة السويس على اساس حالة الحرب القانونية والفعلية التى نشأت بين مصر وإسرائيل وابلغته مصر إلى مجلس الأمن يوم قيام إسرائيل ودخول القوات المقرية إلى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وهو ما أدى إلى إصدار مجلس الأمن القرار رقم ٩٥ فى الأول من سبتمبر ١٩٥١ الذى لم تنفذه مصر على أساس أنه توصية وصدر برضى موسكو التى لم تكن قد أدخلت مصر ضمن الحرب الباردة، كما أن القرار تعرض بطريقة سياسية لمسألة قانونية محلها محكمة العدل الدولية. وخاضت مصر معارك دبلوماسية طويلة مع الدول الكبرى خاصة فى مجلس الأمن فى السنوات التالية طوال النصف الأول من الخمسينات، فى ذلك

الوقت كان خليج العقبة مياها إقليمية لمصر والسعودية والأردن مع عدم الاعتراف بوجود إسرائيل بما ذلك عدم احتلالها لأم الرشراش. ولا علاقة بين الاثنين، الاعتراف بإسرائيل والاعتراف باغتصاب ام الرشراش. ومعنى ذلك أن اعتراف مصر بإسرائيل لا يعنى مطلقا اعتراف مصر بأن ام الرشراش المصرية قد اصبحت إسرائيلية. ولا تستطيع إسرائيل التمسك بنظرية أن الاعتراف بالدولة يعنى الاعتراف بحدودها وقت الاعتراف لأن ذلك لا يتفق مع النظرية الإسرائيلية التى ترى أن الحدود ليست ضرورية لقيام الدولة والاعتراف بها، وأن حدودها ليست نهائية إلى أن تضم كل فلسطين.

المحطة الثالثة: تأميم القناة والاحتلال الإسرائيلى لسيناء فى العدوان الثلاثى.

بدأ الشقاق المصرى الأمريكى ودخول إسرائيل على الخط منذ مذبحة القوات المصرية فى غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وحاجة مصر إلى السلاح والمال، فاتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتى فدخلت مصر فى الحرب الباردة ووقع العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى فى ٢٩ أكتوبر١٩٥٦ بعد فشل محاولات واشنطن فى الأمم المتحدة فرض وصاية على إدارة القناة بحجة الخوف من فشل مصر فى إدارتها أو إغلاقها خلافا لاتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨، أو الضغط على مصر لسحبها عن الطريق السوفيتى. وقد تذرعت فرنسا وبريطانيا بأن عدوانها على مصر هدفه وقف القتال بين مصر وإسرائيل، رغم أن عدوانهما كان عقابا لمصر على تأميم القناة واتجاهها إلى موسكو، ولم يكن هناك قتال بين مصر وإسرائيل لأن إسرائيل بترتيب مع فرنسا وبريطانيا

تقدمت باحتلال سيناء فقررت مصر سحب قواتها من سيناء فاحتلتها إسرائيل بالكامل بما فيها تيران وصنافير منذ بداية الحملة دون مبرر أو سبب من جانب مصر وتبين فيما بعد منهج إسرائيل وهو التركيز على مصر القوة العربية الوحيدة المهددة لمشروعها. ويزعم شارون فى مذكراته[١] أنه هو الذى رتب مذبحة غزة بهدف دفع مصر بعيدا عن واشنطن وهو الذى رتب التحالف الآثم مع فرنسا وبريطانيا.

منهج إسرائيل كان يقضى باستخدم القوة العسكرية المستندة إلى القوى الغربية لصرف مصر عن البناء الداخلى واقحام الصراع المصرى الإسرائيلى على الأجندة المصرية رغم أن حركة عبدالناصر لم تدرج إسرائيل ضمن المبادئ الستة التى أعلنتها، وسجلتها فى أول دستور مؤقت[٢] عام ١٩٥٦. ثم تحتل الأراضى وتستخدمها بعد ذلك فى المساومة حول كسب الشرعية من مصر وهذا المنهج نجح تماما حتى تمكنت إسرائيل من إزاحة العقبة المصرية أمام المشروع الصهيونى بمعاهدة كامب دايفيد-السلام[٣] عام ١٩٧٩ فرغم أن الحكم العسكرى فى مصر كان خيارا أمريكيا للوقوف فى وجه المد الشيوعى عام ١٩٥٢، إلا أن موقف عبدالناصر غير الواقعى من الصراع مع إسرائيل[٤] وشقاقه مع واشنطن ورفض الأحلاف العسكرية عام

(١) عبدالله الأشعل، الفكر الصهيونى فى مذكرات إينشتاين وشارون، القاهرة ٢٠٠٣.

(٢) أنظر المادة الثانية من الدستور الموقت عام ١٩٥٦ الذى حل محل الإعلان الدستورى عام ١٩٥٣.

(٣) كامب دافيد ١٩٧٨ والسلام ١٩٧٩ ولكن السلام معروفة شعبيا بكامب دافيد – الاستراتيجية الاسرائيلية فى مقايضة الأرض بالسلام نجحت تماما مع مصر فى اتفاقية السلام.

(٤) أكد عبدالناصر فى كل تصريحاته أن حل الصراع هو عودة اليهود إلى حيث أتوا بحيث ترجع فلسطين إلى أصحابها.

١٩٥٥ (نظرية دالاس)، بل واتجاه الحكم فى مصر إلى روسيا السوفيتية [١] وهو عين ما حاذرت منه واشنطن منذ تشجيع السفير الأمريكى (كافرى) الضباط الأحرار وسهل لهم خلع الملك والاستيلاء على الحكم. [٢]، هو الذى ألغى أى احتمال لحل واقعى، فقررت إسرائيل تغيير المعادلة بالكامل بضرب مصر نفسها عام ١٩٦٧ وهو الذى فتح الباب لسقوط الحاجز المصرى وتغول المشروع الصهيونى.

فى النهاية احتلت إسرائيل سيناء بما فيها تيران وصنافير وغزة، ولو كانت الجزر سعودية لاحتجت السعودية على الأقل على احتلالها ضمن سيناء وهو موقف لايحتاج إلى الاحتكاك باسرائيل أو قوة بحرية سعودية لحماية الجزر فى ضوء علاقاتها المميزة حينذاك مع واشنطن ولندن كما أن العلاقات السعودية المصرية كانت شديدة التوتر فى كل مراحل الحكم الناصرى وسجل هيكل الكثير من محاولات الاغتيال والمؤامرة على عبدالناصر وعلاقة السعودية بها، وكان ذلك أدعى للمطالبة بالجزر.

رفضت إسرائيل قرارات الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٥٦ وحاولت أن تحصل على أكبر المكاسب مقابل الانسحاب وأهمها تأمين مرورها فى مضايق تيران وقناة السويس واعتبار الهدنة معاهدة سلام تنهى حالة الحرب. وبالفعل انسحبت من كل سيناء ماعدا مضايق تيران وشرم الشيخ وغزة ودخلت فى معركة دبلوماسية مع أمين عام الأمم المتحدة حينذاك وانتهى

(١) محمد رفعت، نهضة مصر الحديثة، ترجمة عبدالله الأشعل، المركز القومى للترجمة ٢٠١٦، الفصل ١٦.

(٢) المرجع السابق.

الأمر بأن تكون مهمة قوات الطوارئ الدولية التى شكلتها الجمعية العامة هي رقابة وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل بعد انسحاب إسرائيل، وألحت إسرائيل بأن تؤمن هذه القوات حرية الملاحة فى مضايق تيران والأصرار على أن خليج العقبة مياه دولية والمضيق دولى وهو ما سعت إليه واشنطن فى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٥٨ حول البحر الإقليمى . وحلت قوات الطوارئ الدولية محل القوات الإسرائيلية فى المضايق دون أن تلتزم هذه القوات الدولية بما أرادته إسرائيل لتأمين مرورها فى المضايق كما رفضت إسرائيل أن تتواجد القوات على أراضيها، بينما قبلت مصر وحدها مقابل التأكيد أن وجودها رهن برضى مصر وإرادتها، وكانت تلك ثغرة أرقت إسرائيل. وهكذا انسحبت إسرائيل من تيران مخلية مواقعها للقوات الدولية، ولم تعد القوات المصرية مرة أخرى إلى المضايق، ولكن ذلك لم يؤثر على سيادة مصر على الجزر. وقد حاول بعض الفقه المصرى أن يبدد ظلال وهم أن وجود القوة أثر على سيادة مصر رغم غيابها عشر سنوات وذلك فى إطار دفاع الفقه المصرى عن قرار عبد الناصر بإعادة احتلال تيران عسكريا بعد أن طلب انسحاب القوات الدولية[١] فى مايو ١٩٦٧ فالقوات الدولية حلت محل القوات الإسرائيلية فى تيران منذ بداية ١٩٥٧ فما مغزى الزعم فى بعض المراجع بمطالبة السعودية بتيران فى مجلس الأمن(في ومضة مفاجئة لم تستمر ولم تتكرر كما سيجيئ) فى الوقت الذى كان التوتر على أشده بين مصر والسعودية، وبين مصر وواشنطن كما لم يكن للقوات المصرية وجود على الجزر بعد احتلال إسرائيل لها ، وحلول قوات الطوارئ الدولية

(١) ندوة الجمعية المصرية للقانون الدولى حول الموضوع والمنشورة بالمجلة عدد ١٩٦٧.

محل القوات الإسرائيلية؟ وهل، لو كان هذا الافتراض صحيحا، وقد اثبتنا أنه غير صحيح، لكان ذلك قطعا بتحريض من واشنطن لزيادة الضغط على عبد الناصر الذى وقفت معه موسكو بصلابة وهدد خروشوف رئيس الوزراء السوفيتى آنذاك بضرب باريس ولندن بالصواريخ العابرة للقارات إذا لم تنسحب القوات الفرنسية والبريطانية عن مصر خاصة وأن موسكو كانت تدرك أن العدوان الثلاثى كان عقابا لمصر لبداية علاقاتها مع موسكو وأنباء وصول الأسلحة التشيكية إلى مصر. وسنعالج الموقف السعودى فى فصل آخر بالتفصيل.

المحطة الرابعة : فى الصراع هو أحداث ١٩٦٧

لاشك أن إسرائيل كانت تعد لضرب مصر فى سيناء ضمن مخططها فى انهاء القوة المصرية، وكان ذلك كسبا لها، ودفعا لقوة مغامرة تورطت فى دعم انقلاب السلال فى اليمن فوقعت فى ورطة كبرى فوجدت مصر نفسها تحارب معركة خاسرة سياسيا وعسكريا واقتصاديا ولكن إسرائيل وجدتها فرصة لاستنزاف القوة المصرية، فواجهت مصر السعودية وبريطانيا وإسرائيل والأردن وإيران والولايات المتحدة. ولاشك أن هذا الملف كان فى حسابات إسرائيل كما كانت تراقب وضع مصر الداخلى وتدهور القيادة العسكري والسياسية فضلا عن أزمات مصر الدبلوماسية فى العالم العربى، فكان ضرب مصر بهذه الطريقة مسألة مفصلية للقضاء على القوة المصرية وتحويل مصر من عقبة وصخرة ضد المشروع الصهيونى إلى مساند لهذا المشروع ومسهل لتوغله فى العالم العربى، فكانت ١٩٦٧ نقطة تحول أساسية

فى وضع مصر وفى المنطقة والمشروع الصهيونى، ولذلك كانت ١٩٧٩ هى النتيجة الطبيعية لعام ١٩٦٧ خاصة وأن السادات خلف عبدالناصر على النحو الذى رواه هيكل فى كتاب خريف الغضب على الأقل فى أثر خلافة السادات لعبدالناصر على محطات العلاقة بين مصر وإسرائيل.

كان إغلاق مضايق تيران وصنافير فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ العامل المعلن لعدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ أو كما قيل فى الخطاب الإسرائيلى والأمريكى دافع الحرب أو سبب الحرب. فاحتلت القوات الإسرائيلية الجزيرتين وكأنها كانت تتحسب بإغلاق المضايق من جانب عبدالناصر. وليس معنى ذلك أن إغلاق المضايق هو السبب الوحيد، فحتى لو لم يقم عبدالناصر بذلك، لكن المخطط الإسرائيلى لهزيمة مصر وجد طريقه إلى التنفيذ، وهى مسالة قابلة للنقاش.

ظلت الجزر مع سيناء محتلة حتى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ تنفيذا لمعاهدة السلام المبرمة عام ١٩٧٩ حيث وضعت فى الملحق الأول الجزر فى المنطقة (ج) وهى التى تحرسها قوات الشرطة المدنية، وذلك فى إطار الخطة العامة بإبعاد الجيش المصرى بعيدا عن قلب سيناء من خلال تقسيم سيناء إلى ثلاثة مناطق أ،ب،ج متدرجة فى القدرات العسكرية وعدد القوات وأنواعها. معنى ذلك أن الوجود المصرى فى الجزر فى مدخل خليج العقبة لم يكن حربيا مادامت مصر قد التزمت فى معاهدة السلام[1] بأن مياه الخليج مياه دولية وأن

(١) المادة الخامسة من المعاهدة ولايوجد أساس قانونى لحق مصر وإسرائيل وحدهما فى تغيير الوصف القانونى لخليج العقبة ولمضايق تيران.

المرور فى المضايق وقناة السويس كان مكفولا وأن المعاهدة فتحت عصرا جديدا من الوئام مع إسرائيل. ولكن المعاهدة عمدت إلى مواجهة مخاوف إسرائيل من تجربة قوات الطوارئ الدولية. فأرادت أن تحل محل القوات الإسرائيلية المنسحبة وأن تتشكل هذه القوات من جانب مجلس الأمن وليس الجمعية العامة كما كان الحال فى قوات الطوارئ الدولية، حتى يكون لواشنطن وباريس ولندن حق الفيتو إذا تقرر سحب هذه القوات مرة أخرى على أساس أن وجود القوات الدولية لايكون على أراضى مصرية إلا برضى مصر وموافقتها. ولما كان الاتحاد السوفيتى معارضا للتقارب المصرى الأمريكى الإسرائيلى خاصة بعد القطيعة بين مصر وموسكو منذ طرد السادات المستشارين العسكريين فى أغسطس ١٩٧٢ قبيل حرب ١٩٧٣، وكان واضحا أن خط السادات هو التقارب مع واشنطن ضد موسكو على عكس عبدالناصر فألحت إسرائيل على ترتيب القوات الدولية فى إطار هذا الخط بعيدا عن موسكو وفى ضوء الضمانات الأمريكية لإسرائيل وهى الضمانات التى حددت مهمة القوة غير الأممية فتشكلت القوة الجديدة وأغلبها أمريكيون ويتناوب القيادة أمريكا وكندا وتعمل على الأراضى المصرية فى سيناء وفى المضايق إلى جانب الوجود الرمزى المصرى على الجزر[1].

(١) نصت معاهدة السلام على وجود قوات دولية يشكلها مجلس الأمن خلافا لقوات الطوارئ التى قررتها الجمعية العامة عام ١٩٥٦ ومصر وإسرائيل تعلمان معارضة موسكو لهذا التقارب ولذلك لم يقبل مجلس الأمن من تشكيل القوة وكان ذلك هو ما أرادته مصر إسرائيل وواشنطن، حت تهيمن واشنطن على القوة وتسهم بأكبر نسبة فيها منه قيادتها لصالح إسرائيل وتنفذ بها تعهدات واشنطن فى مذكرة التفاهم مع إسرائيل حول المعاهدة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩. (النص على موقع وزارة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية).

بدأت هذه الترتيبات فور جلاء القوات الإسرائيلية وتسلم مصر لكامل سيناء والجزر فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ فلماذا لم تظهر المطالبة السعودية بالجزر حينذاك خاصة وأن السعودية جزء من المعسكر الجديد المصرى الإسرائيلى/ الأمريكى وهى التى بدأت مبادرات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى بمبادرة الأمير فهد عام ١٩٨١ والتى أقرتها القمة العربية بعد ذلك بشهور قليلة فى فاس فى سبتمبر ١٩٨٢، رغم أن السعودية كانت شكليا مع صدام حسين فى مؤتمر القمة العربية فى بغداد لمعاقبة مصر على صلحها مع إسرائيل وذلك فى سبتمبر ١٩٧٨ ثم شاركت فى العقوبات المقررة فور توقيع مصر للمعاهدة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ وذلك بصرف النظر عن استمرار التفاوض المصرى الإسرائيلى حول طابا التى رفضت إسرائيل الانسحاب منها في اللحظة الأخيرة كعادتها للحصول على مكاسب إقليمية أو سياسية.

وإذا كانت السعودية مستعدة عام ٢٠١٦ بأن تتعامل مع إسرائيل محل مصر فى مضايق تيران بمناسبة التنازل المصرى عن الجزيرتين فلماذا لم تتقدم عام ١٩٨٢ للقيام بنفس الدور خاصة وأن السعودية قادت العرب بعد ذلك نحو التسوية مع إسرائيل بعد فتح الطريق من مصر والأردن ١٩٧٩، ١٩٩٤، وأنه فى عام ١٩٨٢ كانت السعودية ومصر أطرافا أساسية فى ترتيبات ترحيل المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى تونس مقابل انسحاب إسرائيل من بيروت، كما كانت السعودية أكثر ميلا عام ١٩٨١ للصلح مع إسرائيل كما ذكرنا وعلاقة ذلك بالخط الأمريكى الداعى إلى تحالف العرب مع إسرائيل والولايات المتحدة ضد الخطر الشيوعى خاصة بعد الغزو السوفيتى

لأفغانستان ودور السعودية المركزى فى تجنييد «المجاهدين» هناك من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ اتفاق جنيف.

ثم أنه فى عام ١٩٨٠ كانت السعودية الداعم الأساسي لواشنطن فى أزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران منذ الرابع من نوفمبر ١٩٧٩ عقب الثورة الإسلامية فى فبراير ١٩٧٩التي فتحت الباب للصراع السعودى الإيرانى الذى تفاقم ويعتقد أن له علاقة وثيقة(١٠) بقضية الجزر عام ٢٠١٦. واستخدمت الأراضى السعودية لمحاولة فاشلة لعملية تخليص الراهائن فى أبريل ١٩٨٠، ثم كانت الداعم الأساسى لحملة صدام حسين وحربه ضد إيران اعتبارا بداية الأسبوع الرابع من سبتمبر ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨.أما الاتصالات السعودية الإسرائيلية فقد كشفت المصادر الإسرائيلية عنها وجاء في وثائق بنما ان الملك سلمان مول حملة نتانياهو الانتخابية[١].

فما الذى حرك السعودية مرة ثانية للمطالبة بالاعتراف المصرى بسعودية الجزر عام ١٩٨٨ وكانت العلاقات بين مصر والسعودية لاتزال مقطوعة منذ ١٩٧٩ وكانت عضوية مصر معلقة فى الجامعة العربية حتى عام ١٩٨٩، وإن كان مبارك قد قام بالتعزية فى وفاة الملك خالد فى يونيو ١٩٨٢.

(١) تذهب التحليلات الإسرائيلية إلى أن الجزر غطاء للتطبيع بين إسرائيل والسعودية والتحالف لضرب إيران بعد أن اشتد العداء السعودى الإيرانى فى مختلف الساحات.أنظر مقال يغئال جوجنسكى وسلومو باروم. مرجع سابق.